



كانكون، المكسيك، 3 ديسمبر/كانون الأول 2016، الساعة 3 بعد الظهر

إعلان كانون بشأن تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من أجل تحقيق الرفاهية

نحن الوزراء ورؤساء الوفود الأخرى، وقد اجتمعنا بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، في كانكون، المكسيك، في 2 و3 ديسمبر/كانون الأول، 2016¹،
نعلم:

- 1- أنه من الضروري العيش في تناغم مع الطبيعة، التي تعترف بعض الثقافات بأنها أمنا الأرض، كشرط أساسي لرفاهية الحياة كلها، والذي يعتمد على الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية التي تقوم على أساسه،
- 2- أن التنوع البيولوجي يقدم حولا لتحديات التنمية وتحديات المجتمع العاجلة: التي يواجهها المجتمع العالمي في الوقت الحالي.
- 3- نشعر بقلق بالغ إزاء الآثار السلبية على التنوع البيولوجي التي يتسبب فيها تدهور النظم الإيكولوجية وتفتتها، والتغيرات في الاستخدام للأراضي، والإفراط البالغ في الموارد الطبيعية، والحد غير المشروع للأنواع والاتجار غير المشروع بها، وإدخال الأنواع الغريبة الغازية، وتلوث الهواء، والتربة، والمياه الداخلية والمحيطات، وتغير المناخ والتصحر.
- 4- أنه من الضروري تغيير أنماط التنمية البشرية، والسلوك والأنشطة لاحترام الطبيعة.
- 5- أن خطة التنمية المستدام لعام 2030 وأهدافه التنمية المستدامة فيها، التي تعكس بقوة التنوع البيولوجي، تقدم فرصا جديدة لمعالجة تحديات التنمية بطريقة لإحداث التحول وبمنظور يدمج الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
- 6- أن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس 2015 المعتمد في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف فيها، الذي يلاحظ أهمية ضمان سلامة جميع النظم الإيكولوجية وحماية التنوع البيولوجي عند اتخاذ الإجراءات لمعالجة تغير المناخ، وكذلك إعلان عمل مراكز المعتمد في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 في الدورة الثانية والعشرين، يمكن وينبغي أيضا أن تسهم في تنفيذ أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي، والعكس صحيح.

¹ الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية والاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا بشأن الحصول وتقاسم المنافع، 4 إلى 17 ديسمبر/كانون الأول 2016؛ والجزء الرفيع المستوى من الاجتماعات، 2 إلى 3 ديسمبر/كانون الأول 2016، كانكون، المكسيك.

7- ونحن نحتاج إلى بذل جهود إضافية لضمان التنفيذ الفعال لاتفاقية التنوع البيولوجي، والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي المذكورة فيها، حسب الاقتضاء، وبروتوكولي قرطاجنة وناغويا، وتيسير التعاون الأوثق مع المبادرات الأخرى التي اعتمدت في محافل دولية تتعلق بالتنمية المستدامة، والتجارة، والزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات والسياحة، ضمن قطاعات أخرى.

ونحن لذلك،

نلتزم بما يلي:

العمل على جميع المستويات داخل حكوماتنا وعبر جميع القطاعات لتعميم التنوع البيولوجي، ووضع أطر فعالة مؤسسية وتشريعية وتنظيمية، وتتضمن نهجا شاملا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا مع الاحترام الكامل للطبيعة وحقوق الإنسان، يتوافق مع الاحتياجات والظروف الوطنية ويتمشى مع الاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة، من خلال الإجراءات التالية:

1- ضمان أن السياسات القطاعية والمتعددة القطاعات والخطط والبرامج، فضلا عن التدابير القانونية والإدارية والميزانيات التي وضعتها حكوماتنا، تدمج بطريقة بناءة ومتماسكة إجراءات بشأن حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، واستخدامهما المستدام، واستعادتهما؛

2- دمج قيم التنوع البيولوجي في نظم المحاسبة القومية ونظم الإبلاغ؛

3- تحديث، حسب الضرورة، وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، لتعزيز تعميم

التنوع البيولوجي؛

4- تعزيز الدعم المؤسسي والقدرات لتعميم التنوع البيولوجي؛

5- تشجيع القطاعات التي تعتمد على التنوع البيولوجي أو التي لها أثر على التنوع البيولوجي على اعتماد نهج

متكاملة لحفظه واستخدامه المستدام، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية؛

6- تعزيز الحفظ والاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية، وعند الضرورة استعادتها كأساس لتحقيق الصحة

الجيدة، والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، والأمن الغذائي، وتحسين التغذية، والحد من الجوع، والقضاء على الفقر، والحد من الكوارث الطبيعية، وجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وقادرة على الصمود ومستدامة، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته؛

7- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام الرامي إلى العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، وخفض

البصمة الإيكولوجية العالمية، ومكافحة تدهور الأراضي والتصحر، وتحقيق تقدم السلم والعدالة والقضاء على الفقر بجميع أشكاله، مع معالجة عدم المساواة الاجتماعية بين الناس والمناطق؛

8- زيادة وتعزيز النظم التمثيلية إيكولوجيا والمترابطة جيدا للمناطق المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى

المعتمدة على المنطقة؛

9- التشجيع على توليد واستخدام المعارف والمعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وجعلها متاحة لاستخدام

المجتمع لدعم عملية صنع القرار على جميع المستويات؛

10- دمج التنوع البيولوجي في البرامج التعليمية لزيادة الوعي بالتنوع البيولوجي وقيمه؛

11- تعزيز التعاون الدولي وتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيات المناسبة؛

12- زيادة الجهود الرامية إلى حشد الموارد من جميع المصادر؛

13- تشجيع المنظمات، مثل مرفق البيئة العالمية، والمصارف الإنمائية، والمؤسسات المالية والتعاونية لدعم

تنسيق السياسات العامة في البرامج، وبناء القدرات، وآليات إدارة المعارف والتنفيذ، لاسيما في البلدان النامية، وبلدان التحول الاقتصادي، وفقا للظروف الوطنية؛

- 14- تشجيع التعاون الوثيق وأوجه التآزر فيما بين المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، ومن بينها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية للسياحة، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وحسب مقتضى الحال، منظمات ومبادرات وعمليات دولية أخرى، بما في ذلك على المستوى الإقليمي؛
- 15- تيسير المشاركة النشطة والفعالة لجميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة المعنيين، ومع تعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي؛
- 16- اتخاذ إجراءات لتعزيز قدرات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي مع احترام حقوقها، والاستخدام المألوف المستدام للتنوع البيولوجي، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام معارفها وممارساتها التقليدية؛
- 17- تحسين الإطار التنظيمي لأنشطة القطاع الخاص، وتعزيز الحوافز والنهوض بأدوات لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، فضلا عن التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية؛
- 18- دعم أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة من خلال سلاسل القيمة، والتطبيق الآمن والمستدام للتكنولوجيات، وإزالة الحوافز الضارة وتعزيز الحوافز الإيجابية.

ومع الأخذ في الحسبان أن قطاعات الزراعة، والحراجة، ومصايد الأسماك والسياحة تعتمد اعتمادا كبيرا على التنوع البيولوجي ومكوناته، فضلا عن وظائف وخدمات النظم الإيكولوجية التي يشكل التنوع البيولوجي أساسا لها، وأن هذه القطاعات تؤثر أيضا على التنوع البيولوجي وذلك بوسائل مختلفة مباشرة وغير مباشرة، فنحن ملتزمون أيضا باتخاذ إجراءات محددة لكل قطاع، تتوافق مع الاحتياجات والظروف الوطنية وتتماشى مع الاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة، مثل الإجراءات الوارد وصفها في الإرشادات المرفقة بهذا الإعلان.

إن الحياة على كوكب الأرض ومستقبلنا المشترك يتعرضان للخطر. ومن العاجل اتخاذ إجراءات قوية بطريقة رشيدة لضمان بقاء الثروة البيولوجية والنظم الإيكولوجية الصحية التي تدعم التنمية البشرية والرفاهية. ويجب أن نسعى إلى تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ورؤية عام 2050 للحياة بتناغم مع الطبيعة. ولذلك، يجب أن نرفع مستوى الطموح والإرادة السياسية لتعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.

وأخيرا، نناشد مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، المنعقد في كانكون، المكسيك، في عام 2016 أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الإعلان في عمله. ونطلب أيضا إلى أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي أن تضيف هذا الإعلان كجزء من تقرير المؤتمر، وأن تتعاون مع الأطراف، والمنظمات الدولية المعنية وأصحاب المصلحة ذوي الصلة من أجل النهوض بتعميم التنوع البيولوجي.

وسوف يحال هذا الإعلان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2017 والدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.



إرشادات لتعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والسياحة*

الزراعة، والمحاصيل والثروة الحيوانية:

من أهداف التنمية العالمية القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية البشرية. وسوف يكون التحدي الرئيسي خلال السنوات القادمة زيادة الإنتاج الزراعي، وذلك لتوفير تغذية ملائمة لسكان العالم الآخذين في الزيادة. والتنوع البيولوجي هو أساس الزراعة، لأنه يشكل أصل جميع المحاصيل والثروة الحيوانية المهجنة والتنوع فيما بينها. والوظائف الضرورية مثل تدوير المغذيات، وتحلل المادة العضوية، وتشكيل التربة وإصلاحها، ومراقبة الآفات والأمراض، والتلقيح التي تعود بالنفع على إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية تحافظ عليه النظم الإيكولوجية الحيوية لبقاء إنتاج الأغذية، والتغذية، وبالتالي رفاهية البشر. وتلبية مطالب الغذاء العالمي بطريقة مستدامة هو أمر قابل للتحقيق، سوف يتطلب إجراءات هامة لمراجعة وتكييف بعض السياسات والممارسات القائمة وذلك من خلال ما يلي:

- (أ) تعزيز الزراعة المستدامة للأمن الغذائي، وتغذية البشر، والصحة والتنمية الاقتصادية والحماية البيئية؛
- (ب) اعتماد نظرة متكاملة وشاملة وتقييم النظم الإيكولوجية والروابط المتبادلة بين الزراعة والتنوع البيولوجي؛
- (ج) استخدام عمليات للتخطيط المتكامل وعبر القطاعات المختلفة، مع تقليل عوامل اللافاعلية، وزيادة الإنتاجية التي يمكن أن تشمل التكثيف الإيكولوجي، عند الاقتضاء، مع تجنب الآثار السلبية للنظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية والساحلية وفي المياه الداخلية والتنوع البيولوجي المرتبط بها؛
- (د) حفظ واستنبات الأنواع المحلية، فضلا عن أنواع المزارعين، والأنواع التي اعتادت على البيئة المحلية والأنواع غير المستخدمة على نطاق واسع، بما في ذلك الأنواع المهددة بتكثيف الإنتاج؛
- (هـ) تنفيذ خطط العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية الحيوانية، والنباتية والحرارية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛
- (و) الإدارة الفعالة للملحقات وحفظها؛
- (ز) الاعتراف بالتربة كنظام إيكولوجي حي وكأحد أسس الزراعة والأمن الغذائي، وحفظها وإدارتها المستدامة، والنهوض بفهم تنوعها البيولوجي وحفظه؛
- (ح) استخدام التدابير والحوافز لتعزيز النظم الإيكولوجية الزراعية المتنوعة وتعيين مواقع حفظ التنوع البيولوجي الزراعي، مثل نظم التراث الزراعي المهمة عالميا في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛
- (ط) الحد من التلوث الزراعي، والاستخدام الفعال والأمن والمستدام للمواد الكيميائية الزراعية، والأسمدة والمدخلات الزراعية الأخرى؛
- (ي) الاستخدام الآمن والمستدامة للتكنولوجيات المناسبة، والإدارة المتكاملة والفعالة والمستدامة للطاقة والمياه وموارد التربة؛
- (ك) تعزيز استخدام التنوع البيولوجي في النظم الزراعية لمكافحة الآفات والأمراض أو الحد منها؛
- (ل) أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك نظم غذائية أكثر تنوعا تستند إلى طائفة واسعة من التنوع البيولوجي، فضلا عن تعزيز أفضل الممارسات في إدارة المنتجات الزراعية بعد الحصاد من أجل الحد من الفاقد والهدر للأغذية، ضمن تدابير أخرى.

* يمكن معالجة قطاعات أخرى في الاجتماعات المقبلة لمؤتمر الأطراف وأجزائها رفيعة المستوى.

مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية:

تستضيف النظم الإيكولوجية البحرية الساحلية وفي المياه الداخلية مجموعة من التنوع البيولوجي المائي التي تسهم كثيرا في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات حول العالم. وهي تلعب دورا مهما في القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، والنهوض بالصحة والحد من الفقر، وهي مصدر للعمالة والدخل وتوفر فرصا للتنمية المستدامة. وتعتمد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على الاستخدام للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية للحفاظ على المنافع الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية على الأجل الطويل. والتنوع البيولوجي هو مصدر لمصايد الأسماك البرية، وتعميم التنوع البيولوجي في سياسات وبرامج وخطط مصايد الأسماك هو مفتاح الحفاظ على الموائل التي تعمل كمواقع للتغذية والتكاثر والتفريخ التي تعتبر ضرورية لأعداد الأسماك البرية. وتعد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مكونات رئيسية للتنمية المستدامة. ولضمان استدامتها، يلزم اتخاذ الإجراءات التالية:

- (أ) دمج نهج النظام الإيكولوجي في سياسات وبرامج وخطط مصايد الأسماك من أجل تعزيز مصايد الأسماك المستدامة وتربية الأحياء المائية المستدامة للمساهمة في الأمن الغذائي والتغذية؛
- (ب) اتخاذ إجراءات لحفظ موارد الأسماك واستخدامها المستدام التي تسهم في الاستدامة الجارية للأرصدة السمكية، وتقليل الآثار على الأنواع المهددة بالانقراض والنظم الإيكولوجية المائية المهددة والتي تضمن الاستمرار الطويل الأجل لهذا القطاع الرئيسي؛
- (ج) صيانة أساليب العيش، والدخل والعمالة في مجتمعات صيد الأسماك؛
- (د) حفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وفي المياه الداخلية، مع الاعتراف بدورها كمستودعات وبالوعات للكربون؛
- (هـ) تعزيز الإجراءات للحد من التلوث، بما في ذلك الضوضاء والمواد البلاستيكية التي يمكن أن تضر النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وفي المياه الداخلية؛
- (و) زيادة الجهود لإعداد واستخدام الابتكارات التكنولوجية لرصد وإمكانية تتبع والإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لتقليل الصيد العرضي، والمرتجع والفاقد، وتحسين الوسائل بطريقة تضمن الاستمرار على المدى الطويل؛
- (ز) تعزيز وتشجيع التربية المستدامة للأحياء المائية؛
- (ح) منع ومراقبة الأنواع الغريبة الغازية والقضاء عليها على نحو ملائم؛
- (ط) وضع استراتيجيات للحد من صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛
- (ي) تعزيز تنفيذ مدونة سلوك الصيد الرشيد لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الحراجة:

تحتفظ الغابات بأغلبية التنوع البيولوجي الأرضي في العالم. وتقدم الغابات الاستوائية والمعتدلة والشمالية مجموعة متنوعة من الموائل للنباتات والحيوانات والكائنات المجهرية. وسوف تتأثر فرص التنمية المستدامة كثيرا بحالة التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية للغابات والأنواع فيها. فهي تزود الشعوب بنطاق من المنافع تمتد بشكل كبير وراء توفير الأخشاب. وخدمات النظام الإيكولوجي الذي تقدمه الغابات هي ذات أهمية خاصة للفقراء والمهمشين. وعلاوة على ذلك، وللكتير من الشعوب، ولاسيما الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، تعد الغابات عنصرا أساسيا في الهوية الثقافية، والروحية ونظرة العالم إليها. ومن خلال إعداد وتنفيذ سياسات وممارسات ملائمة، فإن الحراجة تسهم في حماية الغابات والأحياء البرية. وفي هذا الصدد، يوصى بالإرشادات التالية لحفظ الغابات واستخدامها المستدام:

- (أ) تعزيز الإدارة المستدامة للغابات، كمفهوم دينامي ومتطور يهدف إلى صيانة وتعزيز القيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لجميع أنواع الغابات؛
- (ب) تقدير أهمية النظم الإيكولوجية للغابات كمستودعات للتنوع البيولوجي ومصادر لخدمات النظم الإيكولوجية، مع إبراز دورها الحيوي للتنمية البشرية، وإمدادات المياه، والأمن الغذائي، والتغذية وصحة الإنسان، لاسيما للمجتمعات التي تعتمد على الغابات؛
- (ج) التأكيد على أهميتها كالبوعات للكربون ودورها الحيوي لإعداد الاستراتيجيات للتكيف والتخفيف من تغير المناخ، مثل الأنشطة المتعلقة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، ودور حفظ الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزون الكربون في الغابات، فضلا عن الحماية من المخاطر والكوارث الطبيعية؛
- (د) تعزيز تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التربة والشراكة العالمية للجبال؛
- (هـ) تصميم وتعزيز حزم الحوافز لاستعادة وحفظ الغابات واستخدامها المستدام؛
- (و) تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير سلاسل الإنتاج الهادفة إلى خفض إزالة الغابات وتدهورها مع زيادة المنافع الاقتصادية والاجتماعية لحائزي الأراضي والمجتمعات المحلية؛
- (ز) تعزيز الاتفاق الدولي المتعلق بالغابات وتنفيذ صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات.

السياحة:

إن قطاع السياحة هو واحد من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد العالمي. والسياحة القائمة على الطبيعة تعتمد على التنوع البيولوجي وعلى مختلف النظم الإيكولوجية لاجتذاب السياح. ويمكن أن تسهم السياحة مباشرة في حفظ المناطق والموائل الحساسة من خلال مجموعة من الأنشطة ويرفع الوعي بأهمية التنوع البيولوجي. وهناك مسارات لضمان الاستدامة طويلة الأجل للسياحة مع ضمان أيضا إسهامها الإيجابي للتنوع البيولوجي، ومن بينها ما يلي:

- (أ) دمج التنوع البيولوجي في سياسات ونماذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة كوكيل لتحقيق التغير؛
- (ب) تعزيز روابط السياحة التي تدعم فك الارتباط بين النمو الاقتصادي وبين التدهور البيئي في قطاع السياحة وما وراءه؛
- (ج) تنفيذ ممارسات الأعمال المسؤولة؛
- (د) توحيد السياحة كمصدر للوظائف الجيدة، والاستثمار، والتدريب، والتنمية لتحسين معيشة الشعوب، بما في ذلك من خلال العمل مع المجتمعات الأصلية والمحلية لدعم طموحاتها؛
- (هـ) تعزيز السياحة كخبرة تعود بالنفع على الزوار مع تحسين تقدير حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛
- (و) تشجيع اعتماد الممارسات للبنية التحتية الخضراء والزراعة المستدامة، وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، وحفظ المناظر الطبيعية الأرضية والنظم الإيكولوجية، واستخدام تخطيط الأراضي وتعزيز القيم الثقافية المرتبطة بالتنوع البيولوجي؛
- (ز) تعزيز تطوير واستخدام التكنولوجيات لتحويل السياحة إلى أداة لحفظ التنوع البيولوجي؛
- (ح) تنفيذ برنامج تنمية السياحة المستدامة لمنظمة السياحة العالمية؛
- (ط) الاستثمار في برامج تعليمية لوكلاء السياحة حتى يستطيعوا أن يفهموا على نحو أفضل أهمية التنوع البيولوجي في أعمالهم؛
- (ي) إعداد ودعم الأطر المؤسسية لدعم تطوير السياحة المستدامة؛
- (ك) الاستثمار في برامج بناء القدرات بشأن التنوع البيولوجي لقطاع السياحة.